لغة العلم لغة القانون أنموذجاً

م.م محمد شلتاغ سالم

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

mhmdshltaghalmalqaby@gmail.com

الملخص:

من المميزات النظرية بين العلوم تمايزها باستعمالها اللغة العامة وتوظيفها لها على وجه مخصوص (مصطلحياً وتركيبياً)، يدل على الحقل العلمي، ويصرف النظر من عموم الدلالة إلى خصوص الوضع؛ وذلك بجريانه على الطريقة التي يتم التعبير بها عن المعرفة العلمية في علم من العلوم. وقد نتج عن ذلك -حديثاً- اعتراف عملي على أحقية اللغات المختصة لمزاحمة اللغة الأم في الساحة العلمية؛ فظهرت استجابة لذلك المعاجم المختصة التي تبين دلالة المصطلحات في الحقول العلمية، كالمعاجم الطبية والهندسية والسياسية والقانونية وغيرها. يتناول هذا البحث إحدى اللغات المختصة التي تميزت بواقعية الاستعمال؛ لاتصالها بضرورة من ضروريات الحياة العامة والخاصة في المجتمع، هي لغة القانون.

الكلمات المفتاحية: اللغة، لغة العلم، لغة القانون، القانون المدني.

Language of Science Language of Law as a Model
Mr. Muhammad Shaltagh Salem
Imam Al-Kadhim (peace be upon him) College of
Islamic Sciences University
mhmdshltaghalsalmalqaby@gmail.com

Summary:

One of the theoretical features of sciences is their distinction by their use of general language and their employment of it in a specific manner (terminologically and structurally), which indicates the scientific field, and diverts attention from general meaning to specificity of the situation; this is by its application to the way in which scientific knowledge is expressed in a science.

This has recently resulted in a practical recognition of the right of specialized languages to compete with the mother tongue in the scientific arena; in response to this, specialized dictionaries have emerged that clarify the meaning of terms in scientific fields, such as medical, engineering, political, legal dictionaries, and others.

This research deals with one of the specialized languages that is distinguished by the realism of use; due to its connection to a necessity of public and private life in society, which is the language of law.

Keywords: Language, language of science, language of law, civil law.

توطئة

لا يخفى أنّ كلمة (لغة) تعود معجمياً إلى مادة (لغو) التي تعني اللهج بالشيء والذي منه لغة، قال ابن فارس (395هـ): ... قولهم: لغني بالأمر، إذا لهج

به، ويقال إنّ اشتقاق اللغة منه، أي يلهج صاحبها بها" (ابن فارس، 1979: 206/5). وقيل أصلها (لغا يلغو) إذا تكلم، جاء في لسان العرب: "واللُّغة من الأسماء الناقصة وأصلها لُغوة من لغا إذا تكلم" (ابن منظور: 1992: 250/15).
 أما اصطلاحًا، فقال ابن جنّي (392هـ): "أما حدّها فإنّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (ابن جنّي، 2015: 33/1)، وينظر: (ابن سيّدة، 2000: 246/2)، و(الجرجاني، 1983: 162)، و(ابن منظور، 1992: 250/15)، و(السيوطي، 1998: 1/1)، و(الزبيدي، 1992: 8584/1).

فلفظة (لغة) سواء كانت معجمية أم اصطلاحية إذا تجردت من أي إضافة فإنّها تعني تلك الوسيلة التي أودعها الله تعالى في الإنسان؛ لتكون أدااته وبوّابته الاجتماعية للتواصل مع أبناء جنسه.

واللغة بمفهومها العام لا تقتصر على آلة النطق وحدها، بل يشكل النطق إحدى أدواتها، " وإنما تحتوي إلى جانب ذلك الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه، والرموز من أي نوع، مثل إشارات المرور والأسمم، وحتى الصور والرسوم، وكذلك دقات الطبول الأفريقية، وإطلاق الدخان... " (باي، 1998: 35)، والأمر غير منحصر في إحراز تلك الملكة اللغوية بقدر ما يتحتم علينا أن نساير عصف الثقافات من خلال الغوص في ميادينها (اللغة) وتتبع قوة تأثيرها في غير موطنها وأن ننظر إلى الميادين الثقافية والاجتماعية من منظار آلتها الكبرى، وهي (اللغة)، فهي "ينبوع معانٍ لا ينضب، ينهل منه الناس لتحقيق أغراضهم وقضاء مآربهم، والإيضاح عن أفكارهم والتواصل مع غيرهم مما يعني الانطلاق بالحوار والاجتهاد الفكري إلى الآفاق كلّها" (نور الدين، 2016: 259).

ولغة العلم: يراد بها اللغة المختصة التي تقابل اللغة العامة، وقد قيل في تعريفها: "لغة العلم: أي لكل علم لغته. المعنى مصطلحاته" (ابن المبرد، 1991:

111/1)؛ ومن باب أهمية المصطلحات، بصفتها عنصر من عناصر التمايز بين العلوم، فيصرف القول - بناء على هذا التعريف - على القول بلغة العلم، وقد ورد عند المفسرين بما يدل صراحة على المراد المتقدم، جاء في تفسير المنار: "وَهُوَ اتِّحَادُ ذَرَاتِهِ الْكَهْرَبَائِيَّةِ الْإِيجَابِيَّةِ بِالسَّلْبِيَّةِ الْمُعْبَّرِ عَنْهُمَا فِي لُغَةِ الْعِلْمِ (بِالْإِلِكْتِرُونِ وَالْبُرُوتُونِ)...". (القلموني، 1990: 19/12).

مما يعني امتيازها مصطلحيًا بالخصوصية إلى حد كبير؛ وذلك لاستعمالها في جميع العلوم بما يدل على لغة الثقافة والتعلم والكتابة، وهي من هذه الناحية تختلف نظريًا عن اللغة التواصلية في شتى الأزمنة، واختلافها ليس على نحو البيونة وإنما ناتج عن العناية بما يلزم الحقول العلمية والتأليف من توظيف خاص للغة.

علاقة لغة العلم باللغة الأم

إن اللغات المختصة هي محصلة طبيعية لجنبة من جوانب اللغة الأم اختُصت باستعمال معين، وتبقى مرتكزة على المادة ذاتها التي تتكون منها اللغة الأم. وهي من الحقول العلمية الحديثة، ولا تقتصر على ميدان ثقافي واحد؛ لكونها هي أداة كل العلوم، فتجدها في الفيزياء وفي الرياضيات وفي الحاسوب وفي القانون وغير ذلك من المجالات العلمية.

ثم إن العلاقة بين اللغة العامة ولغات الاختصاص أخذت - برأي بعضهم - طريقتين: أحدهما يقضي بكون النظامين مستقلين عن بعضهما؛ لوجود مصطلحات وتراكيب في لغات الاختصاص لا وجود لها في اللغة العامة. والآخر جعل من الفرعين يعودان إلى أصل مشترك، وهو (اللغة الطبيعية) (بوطرافية، 2009، ينظر: 13).

ولكن لا يمكن أن يكون هذان الرأيان على نحو التقابل؛ بمعنى إنّ الرأي الثاني ليس مقابلًا للأول، إذ لا مانع من أن يرتبط الفرعان باللغة الطبيعية مع المحافظة على مقومات كل ميدان منهما. وقد دفع الرأي الثاني بعض الباحثين الغربيين إلى تقسيم اللغات قسمين:

1- لغة الاستعمال العادي، ويتفرّع عنها:

أ- اللغة المشتركة: وهي اللغة التي لا تألف حدود التمييز على مستوى الاستعمال بين جميع المنتسبين إلى مجموعة لسانية معيّنة.

ب- اللغة المتداولة: هي اللغة التي يتمّ إثراؤها بافتراضات لغوية تعمل على تقريب بعض المفاهيم من خلال تداول مصطلحات خاصة بفعل وسائل الإعلام والصحافة. وفي الأعمّ الأغلب تكون حكراً على ميسوري الحال والذين لهم درجة معيّنة من التعليم.

2- لغة متخصصة: "لغات التخصص هي تلك التي تستعمل في مجال نشاطات محددة بشكل واضح جداً" (ضياف، 2013: 73).

وتتفرّع اللغة المتخصصة على ثلاث لغات:

أ- اللغة المبسطة علمياً: وهي لغة موجهة إلى عامة جمهور القراء والمخاطبين، وتعمل على تبسيط المفاهيم العلمية التي يتعسر على العامة فهمها، وتلجأ إلى إقحام المصطلحات والمفاهيم الخاصة؛ بغية ضمان المصداقية العلمية. فهي لغة تعمل بأداتين: أداة المفهوم العلمي دون الخدش به وضياع هويته العلمية. وأداة التبسيط التي تتكفل التواطؤ على الفهم.

ب- اللغة المعقدة: تكون في هذا المستوى اللغة المتخصصة قريبة من النزول إلى مستوى اللغة المتداولة، بالاعتماد على الوعي الاستعمالي المتولد لدى الناس في مجال معين، فمثلاً عناية الناس بصحتهم جعلهم يركزون على الطب الوقائي.

ت- اللغة الخاصة: تعددت تسمياتها، منها (اللغات الخاصة) و(اللغات المتخصصة) و(لغات الاختصاص) و(لغات الأغراض الخاصة) وهي تسميات مترادفة لمعنى واحد، وهو اختصاص اللغة في ميدان معين (سعدون وبوتشاشة، 2017: 38)، وقد "أخذت التسمية لغة (لغات) الاختصاص عن اللغة الألمانية، وُحُدِّدَت على أنها عبارة أجناسية للإشارة إلى اللغات المستعملة في مقامات تواصل (شفوي أو كتابي)" (شارودو ومنغو، 2008: 523) هي تلك التي يمارسها أهل اختصاص معين، وتتميز بمستوى عالٍ من التجريد والتخصص، وتشتمل على مفردات ومصطلحات وتراكيب مخصوصة، وتكون متداولة في بيئة مهنية أو علمية خاصة، وقد تستعين أحياناً برموز غير لسانية؛ لتعزيز قدراتها الإيصالية وتعاملها مع الطرق التقنية والعلمية (بوطرافية، 2009: 14). وتشتمل هذه اللغة على ثلاثة أنواع (سعدون وبوتشاشة، 2017، ينظر: 39-40):

النوع الأول: لغة حرفة أو مهنة محددة، كلغة النوادل العاملين في المقاهي والمطاعم، ولغة سائقي السيارات، وهذا النوع تحيطه بيئة خاصة فلا تخرج عنها، ويكون مقصورة عليها حتى مع الإلمام التام بها؛ إذ لا يمكن لصاحبها أن يخرجها خارج ميدان عمله.

النوع الثاني: اللغة لأغراض أكاديمية واللغة لأغراض مهنية: تسعى الأولى لتقديم المساعدة للمتعلم؛ من خلال توفير الأدوات اللغوية التي تسهل له عملية النجاح والتفوق. والثانية تشبع حاجات الدارس في ميدان عمله؛ لأن كل مهنة تتطلب قدرات خاصة وإلمام بها.

النوع الثالث: اللغة المرتبطة بموضوعات خاصة، فعندما يتحوّل التركيز من الفرض إلى الموضوع في حد ذاته تصبح اللغة المستعملة في التعبير عنه مرتكزة على الموضوع أيضاً.

لغة القانون

"يقصد بلغة القانون، لغة علم القانون" (علي، 2012: 19)، وينظر: (القانونية، 2015). ولهذا العلم - كما سبق أن ذكرنا - له مصطلحاته وتعريفاته الخاصة به (القانونية، 2015، ينظر: 13). تستعمل النصوص القانونية لغة خاصة تستمد صيغها من اللغة العادية. ولغة القانون هي استعمال خاص للغة الوطنية. وهي لغة منفردة بمصطلحاتها وأسلوبها تعبّر عن معرفة خاصة وليست سهلة الفهم لدى الأفراد غير أهل القانون (سعدون وبوتشاشة، 2017: 40). وقد ربط ديسوسير قيام الحضارة بظهور اللغات المختصة، حيث يفهم من فحوى كلامه أنّ الحضارات كلّما تقدمت ظهرت عندها أنواع من اللغات المختصة، يقول: "عن المراحل المتقدمة من الحضارة تحبّد قيام عدد من اللغات الخاصة كاللغة القانونية والاساليب العلمية وغيرها" (دي سوسير، 1985: 39).

ولابد من الإشارة إلى أنّ لغة القانون مع كونها لغة مختصة إلا أنّها تشكّل في جانب معين مفهوماً يتّصف بالعمومية مالم يُقيد؛ لأنّها ليست لغة واحدة بحكم تعدّد الحقول القانونية والتي يلزم منها تعدّد أنماط الخطاب الموجّه فيها، فمثلاً في قانون العقوبات يكثر استعمال الأفعال بصيغة الماضي (حكمت المحكمة، قررت المحاكم محاسبتها، ما جرى في الجلسات العلنية...) أمّا في القانون المدني فيكثر استخدام الفعل المضارع (تسري النصوص، نصح وصاية السفية، يختلف الإكراه...) لذا فما نتناوله يقع في منطقة القانون الوضعي الذي يُقصد به ما يقابل الطبيعي*: وهو "مجموعة من القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع" (بيومي، 2010: 10). ويشمل نوعي القانون العام: الذي يُقصد به: "القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأشخاص والدولة في المجتمع وبين الدولة وغيرها من الدول والمنظمات الدولية بوصفها صاحبة

السيادة والسلطة العامة" (البكري والبشير: 22)، وينظر (الداودي، 2004: 35). والقانون الخاص الذي هو عبارة عن "هو مجموعة القواعد القانونية التي تسنّها السلطة المختصة بالتشريع في دولة ما لتنظيم أمرٍ معني، وبذلك صار يُشار إلى قانون نزع الملكية وقانون ضريبة الدخل وقانون المرور. والقانون بهذا التحديد يكون مرادفًا للتشريع، وهو القانون المدون الذي تسنّه السلطة التشريعية" (البكري والبشير، ينظر: 17)، (كاظم، 2015، ينظر: 29).

والقانون غايته العلمية التنظيم للسلوك البشري؛ لذا فهو يُعدُّ أحد فروع العلوم الاجتماعية، وقد القواعد القانونية توصف بأنها قواعد اجتماعية لتوقف القانون على المجتمع، فلا يمكن أن يكون ثمة قانون مالم هناك مجتمع، ويوظف قواعده على المجال الاجتماعي فحسب، فالسلوك الشخصي لا يخضع لسلطة القواعد القانونية، قيل: إنّ " في تنظيمه لشؤون المجتمع لا يعبأ بغير سلوكهم الاجتماعي، فسلوك الإنسان مع ربّه أو مع نفسه لا ينظمه القانون في الأصل" (توفيق، 2009: 22).

سمات لغة القانون

- لهذه اللغة خصائص تميزها، ويمكن إجمال خصائصها على النحو التالي:
- 1- لغة تتصف بالعمومية والتجريد (بيومي، 2010، ينظر: 51).
 - 2- يجب أن تتميز اللغة القانونية بجنبي الامثال (الإلزام والجزاء) من أجل العمل على جدية الخطاب وعدم المجاملة في لغته (بيومي، 2010، ينظر: 53).
 - 3- تتميز باستخدام الجمل القصيرة (بيومي، 2010، ينظر: 79).
 - 4- تحرص على الجنبية التنظيمية للصياغة من خلال ما تطرحه من أحكام تقوم على الفرض والحكم (بيومي، 2010، ينظر: 53).

- 5- تفضل استعمال صيغة المذكر بدلاً من صيغة المؤنث (القانونية، 2015: 141).
- 6- تتميز بكثرة أساليب الشرط (القانونية، 2015، ينظر: 143).
- 7- الدقة والوضوح (تروبير، 2004، ينظر: 81)، (علي، 2012، ينظر: 27).
- 8- المباشرة في الخطاب بما يحقق جنبه الحضور الدلالي لكل مفردة، وهذه مرتبطة بداعي الدقة والوضوح (علي، 2012، ينظر: 28).
- 9- الإحاطة بكل جوانب المعنى (علي، 2012، ينظر: 31).
- 10- الحرص على عدم الخروج على التقاليد القانونية المتداولة (علي، 2012، ينظر: 34).

المعنى اللغوي والمعنى القانوني

في مقام البرهنة على تمتع لغة القانون بلغة خاصة بها نجد أنّ بعض دلالات الألفاظ تُوظّف في القانون لمعانٍ غير المعاني اللغوية. فتارة يتطابق المدلولان (اللغوي والقانوني) وذلك في بعض المواد القانونية، ومنها مدلول كلمة (الإكراه) قال ابن فارس (395هـ): "كره الكاف والراء والهاء أصلٌ صحيحٌ واحد، يدلُّ على خلاف الرِّضا والمحبة" (ابن فارس، 1979: 5/140). وقد وظّفها المشرّع بنفس المعنى اللغوي، ورد ما نصّه: "الإكراه هو إجبار شخص بغير حق على أن يعمل عملاً دون رضاه" (المادة: 1/112، عيوب الإرادة، 37). فتطابق المعنى اللغوي وهو الإجبار المناقض للإرادة مع ما وظّفه المشرّع القانوني.

وتارة أخرى يأتي المصطلح القانوني أوسع دلالة من المصطلح اللغوي، كما في مصطلح (المقاصة) والذي هو مأخوذ من مادة ثلاثية (قَصَّ) وهو في المعاجم يدلُّ على تتبع الأثر، جاء في مقاييس اللغة: " (قَصَّ) القاف والصاد

أصلٌ صحيح يدلُّ على تتبُّع الشَّيء. من ذلك قولهم: اقتصصتُ الأثر، إذا تتبَّعته" (ابن فارس، 1979: 7/5). وقد وظَّفها المشرِّع بما هو أوسع من دلالتها اللغوية، حيث ذكرها وأراد بها إسقاط الحق في مقابل الحق الثابت بذمة الغريم، ورد ما نصَّه: "المقاصة، هي إسقاط دين مطلوب لشخص من غريمه في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغريمه" (المادة: 408، المقاصة، 106).

وثالثة يطلقه المشرِّع على نحو أضيق مما هو ثابت في جملة معانيها معجمياً، كما في مصطلح (المعلِّق) فهو في المعاجم اللغوية من المفردات التي تستبطن جملة من المعاني تعود إلى أصل واحد، قال ابن فارس: "علق) العين واللام والقاف أصلٌ كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يُناط الشَّيء بالشيء العالي. ثم يتَّسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه" (ابن فارس، 1979: 94/4). وفي القانون استعمله المشرِّع بمعنى واحد، هو ما يتوقف حصول الشيء عليه، حيث جعله لعلی معنى الشرط، وقد ورد ذلك في بعض المواد منها: "العقد المعلق على شرط واقف لا ينفق إلا إذا تحقق الشرط" والمادة: "العقد المعلق على شرط فاسخ يكون نافذاً غير لازم، فإذا تحقق الشرط فسخ العقد والزم الدائن بردَّ ما أخذه فإذا استحال ردّه وجب الضمان وإذا تخلف الشرط لزم العقد" (المادتين: 288 - 289، الشرط والأجل).

ثالثاً: القانون المدني

يندرج القانون المدني ضمن حقل القانون الخاص؛ ذلك لأنَّ القانون مطلقاً يُقسَّم على قسمين:

أولاً: القانون العام: وهو "مجموعة القواعد القانونية التي تبين نظام الدولة الأساسي وتنظم العلاقات التي تنشأ بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين الدولة أو أحد فروعها وأي فرد من الأفراد العاديين، وتظهر الدولة هنا باعتبارها صاحبة

السلطة والسيادة العامة في البلاد" (حجازي: 102)، وينظر: (الداودي، 2004: 35). فهو يستهدف تحقيق المصلحة العامة للأفراد بشكل مباشر (الداودي، 2004: 35).

ويتفرع القانون العام إلى عام خارجي، ويتضمن القانون الدولي العام: هو "مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الأشخاص الدولية" (ملندي والحموي: 4).

وإلى عام داخلي: هو "مجموعة القواعد التي تُطبّق داخل الدولة، وقد يكون القانون الدولي موحدًا، فيسري على جميع سكان الدولة، وهذا هو المألوف ولكن الأمر لا يكون دائمًا كذلك؛ ففي بعض الدول يوجد قانون آخر إلى جوار القوانين الخاصة" (علي، 1997: 129).

ويشمل العام الداخلي:

القانون الدستوري.

القانون الجنائي، مع أصول المحاكمات الجنائية.

القانون المالي.

القانون الإداري.

ثانيًا: القانون الخاص: هو "مجموعة القواعد التي تحكم الروابط الناشئة بين الأفراد، أو بينهم وبين الدولة على اعتبارها شخصًا معنويًا لا عاديًا" (باشا وأبو ستيت، 1950: 189)، فالدولة تدخل في العلاقات التي يضعها القانون الخاص بعد تجرّدها من صفة صاحبة السلطة العامة والسيادة وتمثل بالشخصية العادية (حجازي: 103). ويندرج تحت في القانون مجموعة من القوانين:

1- القانون المدني.

2- القانون التجاري.

3- القانون البحري والجوي.

4- قانون العمل.

5- قانون المرافعات المدنية.

6- القانون الدولي الخاص.

فيتبين أنّ "القانون العام ينظم العلاقات ما بين الدولة والأفراد، بينما القانون الخاص بين الأفراد أنفسهم" (نحلة، 2007: 15-16).

مفهوم القانون المدني: هو "أو فروع القانون وأهمها" (علي، 1997: 126)، وهو عبارة عن "مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط الخاصة في الاحوال الشخصية والمعاملات المالية بين الأشخاص أنفسهم، وبين الدولة بوصفها شخصاً عادياً في المجتمع عدا ما يتناوله بالتنظيم أي فرع آخر من فروع القانون الخاص" (الداودي، 2004: 57). كما يشتمل القانون المدني على مبادئ وأحكام ترد في الباب التمهيدي، ثم تنطلق منه لتطبّق على سائر فروع القانون الخاص، ليتضمن حركة دائرة من حيث الزمان والمكان والأشخاص، والأشخاص الحكمة، والحقوق الأهلية والأموال والأشياء" (الداودي، 2004: 58).

نشأة القانون المدني العراقي

ارتبط وجود التفكير لتنظيم وتعديل النظم القانونية ببداية الوعي القانوني في مستهل القرن العشرين، فعقدت الاجتماعات وتوالت اللقاءات وبذلت الجهود قبل ولادة أولى المحاولات الحقيقية (1933م)، ثم أعقبها محاولة قامت بها لجنة من المختصين عام (1936م) والتي بان من خلالها ملامح العمل بوضع مشروع تمهيدي للأحكام المتعلقة بعقد البيع، وبعد ذلك توقفت حركة العمل، ولكن الفكرة لم تتوقف، وفي عام (1943م) كُلفت لجنة برئاسة معالي الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري باش، (حياوي، 1951، ينظر: 5)، وعقدت

اجتماعاتها في العراق برعاية الحكومة العراقية وطلبت الحكومة إنجاز القانون المدني. فاستعان رئيس اللجنة مع مجموعة من الحقوقيين العراقيين، بالقانون المدني المصري كنموذج، فاستمرّ عملها ثلاثة أعوام وأنجز مشروع القانون المدني تمهيداً للمصادقة عليه والتي جرت في عام (1951م) وتحديداً في (11/8) وأصبح نافذ المفعول بعد ذلك بعامين في 11/8 / 1953م.

ويرتكز القانون العراقي على النموذج المصري في صياغته التشريعية وجاءت صياغته متراوحة بين الفقه الإسلامي والتشريع الغربي. ولكن على الرغم من اكتمال المسودة الأولية للمشروع إلا أنّ الأبواب القانونية والقواعد والأحكام جاءت مبعثرة لم تنتظم في عقد يجمعها، فبعضها وضع في المجلة**، وبعضها موزع بين المجلة وقانون الأراضي. وقواعد التأمينات توزعت بين المجلة وبعض التشريعات الخاصة، وهناك قواعد تُشكل صميم القانون المدني أقحمت إقحاماً في القواعد الاجرائية فانتشرت بين قانون أصول المحاكمات الحقوقية وقانون الاجراء وقانون المحاكم المصلحية، ولا تزال إلى الآن قواعد الوقف ومسائل الأحوال الشخصية تأخذوا من الفقه الإسلامي مباشرة (حياوي، 1951، ينظر: 6).

مصادر القانون:

اقتضت الحركة التقدمية في القانون المدني العراقي ألا يقتصر على مصدر واحد، بل يتبع المضامين التنظيمية في الحياة السلوكية، فتراه يعتمد على الفقه الإسلامي بشكل مباشر في بعض قواعده، حيث إنّ بعض موارده أخذت بنصّها من الفقه الإسلامي ووضعت في القانون، فمثلاً "الماء والكلاء والنار مباحة والناس في هذه الثلاثة شركاء، في جواز لهم الانتفاع بها وإحراز الماء والكلاء بشرط عدم الضرر" (حياوي، 1951، المادة: 1099). وبعضها نقل عن الفقه

الإسلامي مقنناً في المجلة، وبعضها الآخر هو من موروثات القوانين العثمانية. وهذه الصياغات القانونية تأثرت بالقانون الفرنسي والعرف المحلي وأجمل المشرع مصادر القانون المدني في المواد الأولى، والثانية، والثالثة، حيث ذكر المشرع:

"فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون دون التقيّد بمذهب معين فإذا لم يوجد فبمقتضى قواعد العدالة. وتسترشد المحاكم في كل ذلك بالأحكام التي أقرها القضاء والفقهاء في العراق ثم في البلاد الأخرى التي تتقارب قوانينها مع القوانين العراقية." (حيّاوي، 1951: المادة الأولى، ثانياً وثالثاً، 13).

محتوى القانون المدني

نسج المشرّع العراقي قانونه على منوال المشرع المصري في التبويب والترتيب، فجاء كآلآتي: حيث ابتدأ بالبَاب التمهيدي الذي يقع بقسمين: قسم جاء للحقوق الشخصية، وقسم آخر للحقوق العينية. ثم أرفده بتقسيم القانون على قسمين: القسم الأول للالتزامات والعقود المعينة في الحقوق الشخصية، والقسم الثاني الملكية والتأمينات في الحقوق العينية، وتفرع كل قسم على كتابين، الكتاب الأول من القسم الأول خصص للالتزامات (مصادرها وأحكامها)، والكتاب الثاني منه خصص للعقود المسّمات، والكتاب الأول من القسم الثاني خصص للحقوق العينية الأصلية، والثاني خصص للحقوق العينية التبعية (الذنون، 1955: ينظر: 2).

النتائج:

- إن ما يمكن الاستفادة منه في هذا البحث هو:
- 1- برهن البحث على خصوصية النمط التواصل في الحياة الواقعية، وانفلاته من قيود التوارث في استعمال اللغة.
 - 2- أثبت البحث إمكانية دراسة اللغة ميدانياً؛ عن طريق العناية بها انطلاقاً من ثرائها قراءة وصفية، دون الحاجة إلى إخضاعها إلى صرامة التكلف في عن طريق تجريدتها نظرياً عن الحقل المستعملة فيه.
 - 3 - أثبت البحث إن الاعتراف في أنماط الحياة الواقعية بما تتضمنه من أشكال مع تباينها بقدر كبير - مصطلحياً على أقل تقدير - بين اللغة التقليدية واللغة التواصلية يلزمه بالضرورة أهمية لغات العلوم والعناية بالتنظير لها.

المراجع والمصادر:

- ابن المبرد، أبو المحاسن. الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى. تح: رضوان مختار أبو غريبة. ط 1 / 1991. دار المجتمع للنشر والتوزيع. جدة- السعودية.
- ابن جنى، أبي الفتح عثمان. الخصائص. تح: محمد علي النجار. عالم الكتب - بيروت. ط 1. 2015م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (458هـ). المحكم والمحيط الأعظم. تح: عبد الحميد هندراوي. دار الكتب العلمية - بيروت. ط 1. 1421هـ - 2000م.
- ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي. أبو الحسين (395هـ). مقاييس اللغة. تح: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. 1399هـ - 1979م.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري. لسان العرب. دار صار - بيروت. ط3. 1992م.
- باشا وأبو ستيت، عبد الرزاق السنهوري، أحمد مشنت. أصول القانون أو المدخل إلى دراسة القانون. 1950م.
- باي، ماريو. أسس علم اللغة. ترجمة وتعليق: د أحمد مختار عمر. عالم الكتب - القاهرة. ط8. 1998م.
- البكري والبشير، د عبد الباقي، م. زهير. المدخل لدراسة القانون. شركة العالك لصناعة الكتاب. القاهرة.
- بوطرافية، لطيفة. البعد الثقافي في الترجمة القانونية (قانون الأسرة الجزائري أنموذجًا). جامعة وهران. رسالة ماجستير. 2009م.
- بيومي، سعيد أحمد. لغة القانون في ضوء علم لغة النص. دار الكتب القانونية - مصر. ط1. 2010م.
- تروبير، ميشيل. فلسفة القانون. ترجمة: جورج سعد. دار الأنوار للطباعة والنشر. ط1. 2004م.
- توفيق، عبد الناصر. مدخل لدراسة القانون وتطبيق الشريعة الإسلامية. خصائص القانون وأنواعه. 2009م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (816هـ). التعريفات. تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلمية - بيروت. ط1. 1403هـ - 1983م.
- حجازي، د. عبده الحي. محاضرات في المدخل لدراسة العلوم القانونية. المطبعة العالمية - القاهرة.
- حياوي، القاضي نبيل عبد الرحمن. القانون المدني رقم (40) لسنة 1951م وتعديلاته. شركة العاتك - بيروت. طبعة جديدة منقحة.

- الداودي، د غالب. المدخل إلى عالم القانون. دار وائل للطباعة والنشر. عمان. ط 7. 2004م.
- دي سوسير، فردينان. علم اللغة العام. ترجمة: ديوييل يوسف عزيز. سلسلة كتب شهرية تصدر عن دار آفاق عربية. بغداد. 1985.
- الذنون، د حسن علي. محاضرات في القانون المدني العراقي. معهد الدراسات العربية العاليتة/ جامعة الدول العربية. مطبعة الرسالة - القاهرة. 1955م.
- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. دار الفكر - بيروت. ط 1. 1992م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (911هـ). المزهري في علوم اللغة وأنواعها. تح: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية - بيروت. ط 1. 1418هـ 1998م.
- شارودو ومنغو، باتريك، ودومينيك. معجم تحليل الخطاب. ترجمة: عبد القادر المهيري. حمّادي صمّود. مراجعة: صلاح الدين الشريف. دار سيناترا. تونس. ط 1. 2008م.
- علي، محمود محمد صبرة. أصول الصياغة القانونية باللغة العربية والإنجليزية. دار الكتب القانونية - مصر. سنة النشر. 2012م.
- علي، يحيى قاسم. المدخل لدراسة العلوم القانونية (نظرية القانون. نظرية الحق) دراسة مقارنة. كوميت للتوزيع - القاهرة. ط 1. 1997م.
- قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969م. للدولة العراقية.
- القلموني، محمد رشيد بن علي الحسيني. تفسير المنار. 1990. الناشر الهيئة المصرية العامة.

- كاظم، د مرتضى جبار. اللسانیات التداولية في الخطاب القانوني. دار ومكتبة عدنان. طبع نشر توزيع - بغداد. ط1. 2015م.
- ملندي والحموي، ماهر وماجد. القانون الدولي العام. منشورات الجامعة الافتراضية السورية. الجمهورية العربية السورية. 2018م.
- نحلة، موريس. الكامل في شرح القانون المدني. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. 2007م.

البحوث

- سعدون وبوتشاشة، أ. نجاه، د جمال. البناء اللغوي للنص القانوني ما بين العربية والفرنسية في ظل لغة الاختصاص. جامعة الجزائر معهد الترجمة. مجلة الأثر. العدد28. 2017م.
- ضياف، فاطمة الزهراء. صعوبة ترجمة مصطلحات الإنترنت إلى اللغة العربية، العدد4، 2013.
- القانونية (مجلة نصف سنوية متخصصة في المجال القانوني). ع3. 2015م. مقال: مهارات استخدام اللغة القانونية في مجال التشريع والإفتاء القانوني.
- نور الدين، د حنان يوسف عبد الحافظ. إشكالية التواصل اللغوي في لغة الاختصاص (مقاربة تداولية). مجلة الأثر. ع26. 2016م. بحث.